دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج Panel خلال الفترة 2004-2017

The role of financial inclusion in enhancing the performance of the Algerian banking sector A standard study using the Panel model during the period 2004-2017

علي دحمان محمد [1]، بطيوي نسرين[2]

Ali dahman Mohamed [1], Bettioui nesrine [2]

[1] مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت(الجزائر)،

Mohammedali84@hotmail.fr

[2] مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت(الجزائر)،

Bettioui92nesrine@gmail.com

تاريخ الاستلام:20-4-2022 تاريخ القبول:23-7-2022 تاريخ النشر: 21-9-2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2004-2017 وذلك باستخدام نموذج Panel. وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: وجود علاقة عكسية بين مؤشر كفاية رأس المال وجودة الإدارة ومؤشرات الأداء، إلا أن مؤشر الشمول المالي والسيولة لهما تأثير إيجابي على جميع مؤشرات الربحية (ROA,ROE,NIM) ، وعليه نستنتج زيادة الوعي المصرفي بين الأفراد وزيادة مساهمتهم في النظام المصرفي مما سمح للبنوك زيادة قبول الودائع ومن تم زيادة منح القروض وتمويل الاستثمارات الأكثر إنتاجية وربحية ما أدى ذلك حتما إلى زيادة ربحية البنوك .وعليه تعزز هذه النتيجة دور الشمول المالي في تنمية القطاع المصرفي وتشجيع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الربحية، القطاع المصرفي، معيار Camels، نموذج Panel .

تصنيفات JEL : C23،G21 ، L25 .

Abstract:

This study aims to highlight the role of financial inclusion in enhancing the performance of the banking sector in Algeria during the period 2004-2017, using the Panel model. The study concluded the following most important results: There is an inverse relationship between the capital adequacy index, management quality and performance indicators, but the financial inclusion and liquidity index have a positive impact on all profitability indicators (ROA, ROE, NIM), Accordingly, we conclude that the banking awareness among individuals has increased and their contribution to the banking system has increased, which has allowed the banks to increase the acceptance of deposits and the granting of loans and the financing of the most productive and profitable investments, which inevitably led to an increase in the profitability of the banks. Accordingly, this result reinforces the role of financial inclusion in developing the banking sector and encouraging economic growth in Algeria during the study period.

Keywords: financial inclusion, profitability, banking sector, Camels standard, Panel model .

JEL Classification Codes: C23, G21, L25 .

[1] **علي دحمان محمد(Mohammedali84@hotmail.fr)**

Ali Dahmane Mohammed (Mohammedali84@hotmail.fr)

1-المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية. لقد تطورت وأصبحت المصارف تلعب دوراً ريادياً وإستراتيجياً في تنفيذ السياسات الاقتصادية ومساندتها في الدول النامية والمتقدمة وأصبحت تساهم بشكل حيوي في دفع عجلة التنمية. وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور المصارف بتوفير البيئة الاقتصادية الصالحة للممارسة أنشطتها المختلفة من خلال رسم السياسات الاقتصادية بشكل واضح ومتناسق والحفاظ على استقرار مؤشراتها وضمان تغطيتها للظروف الاستثنائية لأن هذه الفعالية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية.

في ظل الأوضاع المتميزة بالمنافسة والانفتاح التجاري والمالي وظهور العولمة والشركات المتعددة الجنسيات شهد أداء المصارف الجزائرية جملة من الإصلاحات نتيجة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق انطلاقا من قانون النقد والقرض 90-10 وما تبعه من تعليمات تنظيمية وإجرائية وقوانين معدلة والتي تؤثر على الكفاءة والمردودية. إلا أنه رغم هذه الإصلاحات والتحولات إلا أنها لا تزال لديها مشاكل حول أداء المصارف ، بالإضافة إلا أن اقتصادها ريعي مما انعكسا سلبا على معدلات النمو الاقتصادي بسبب هشاشة البنية الاقتصادية .

تعد عملية تقييم أداء المصارف التجارية بمحورها الداخلي والخارجي من أهم العمليات التي تمكن من الوصول إلى معرفة واقع الأداء الذي تمارسه المصارف التجارية وتحديده ومعرفة موقع المصرف ضمن الهيكل المصرفي المحلي الإقليمي والدولي، حيث تكتسب عملية تقييم الأداء لدى المصارف التجارية أهمية بالغة ومتزايدة لما تحظى به هذه الأخيرة من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال توفير الموارد التمويلية وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي كافة لدفع عملية التنمية الاقتصادية أولا، وثانيا لدور عملية تقييم الأداء الرائد في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة .

إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبح الشمول المالي موضوع بحث مهم في مجالات التنمية والتمويل والذي يقصد به أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين.

وبالتالي، فإن العلاقة بين الشمول المالي وربحية البنوك قد تكون إيجابية وهذا يفسر السبب في أن الزيادة في الوعي المصرفي للأفراد يؤدي إلى الزيادة في الأرباح كما قد تكون سلبية وهذا ما يسمى بالاستبعاد المالي الذي يشير إلى أن الأفراد غير قادرين على الحصول على الخدمات المالية اللازمة في بطريقة مناسبة، وبالتالي تعزيز الرفاه الاقتصادي وهدا ما يؤدي إلى انخفاض ربحية وأداء البنوك التجارية.

1.1. **إشكالية الدراسة:** ولمعالجة هذا الموضوع فإن الدراسة ستحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما واقع وأهمية الشمول المالي ودوره في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004-2012؟

2.1. الاشكاليات الفرعية: من أجل تحديد ساحة البحث والنقاش نطرح الأسئلة الفرعية كالتالي:

ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2004-2012؟

3.1. فرضية الدراسة: من هنا يمكن صياغة فرضية الدراسة كالتالي:

هناك علاقة طردية بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية في الجزائر ذات دلالة إحصائية مقبولة معنويًا خلال فترة الدراسة.

4.1. أهمية الدراسة: تتجسد أهمية هذه الدراسة في إظهار أهمية الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي في الجزائر، حيث أصبحت البنوك اليوم مجبرة على المسارعة في اعتماد التقنيات الرقمية من أجل السعي لرفع أداءها وربحيتها وزيادة قدرتها على الاستجابة لطلبات زبائنها من خلال تزويدهم بخدمات مصرفية ومالية أكثر ابتكارًا لتوسيع محفظة زبائنها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نمو أداء القطاع المصرفي ككل.

5.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

- ✓ توضيح أهم مؤشرات قياس الأداء لدى القطاع المصرفي؛
- ✓ معرفة واقع الشمول المالي لدى القطاع المصرفي الجزائري؛
- ✓ إبراز أثر الشمول المالي على أداء وربحية البنوك التجارية، وكيفية نشر الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع والاستفادة من البنوك من خلال ما تتيحه من تقنيات مالية رقمية يمكن اعتمادها للرفع من أداء وربحية القطاع المصرفي الجزائري؛

6.1. المنهج المتبع: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فروضه لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما

سنقوم بتطبيق تقنيات القياس الاقتصادي والمتمثلة في نموذج Panel لقياس أثر الشمول المالي على أداء القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2004-2012 .

2.الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت موضوع دور الشمول المالي في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري نميز ما يلي:

-دراسة (Sarma & Pais, 2008) تهدف هده الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الشمول المالي والأداء والتطور المصرفي. كما تحاول تحديد العوامل المرتبطة بشكل كبير بالشمول المالي. وخلصت الدراسة إلى أن مستويات التنمية البشرية ترتبط بالشمول المالي في بلد ما بشكل وثيق مع بعضها البعض، على الرغم من وجود استثناءات قليلة. بالإضافة إلى أن الدخل يرتبط بشكل إيجابي بمستوى الشمول المالي. كما أن تجاوز الدخل وعدم المساواة ومحو الأمية والتحضر عوامل مهمة أخرى. علاوة على ذلك ، ترتبط البنية التحتية المادية للتوصيل والمعلومات أيضًا بشكل كبير بالشمول المالي. من بين متغيرات القطاع المصرفي، يرتبط كل من NPA و CAR بشكل سلبي --بالشمول المالي، علاوة على ذلك لا ترتبط ملكية الدولة للمصارف ارتباطًا كبيرًا بالشمول المالي في حين أن الملكية الأجنبية مرتبطة سلبًا، وأخيرا لا يبدو أن معدل الفائدة يرتبط بشكل كبير بالشمول المالي .

-دراسة (Aduda & Kalunda, 2012) تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الشمول المالي باعتباره شرط أساسي للتنمية الاقتصادية. أظهرت الدراسات أن الاستبعاد المالي له جذوره في الاستبعاد الاجتماعي. هذا يدل على عمق وأهمية الشمول المالي في خلق التنمية الشاملة. خلصت هذه الدراسة إلى أن التدابير المعززة للشمول المالي التي يجب أن تشمل الوصول والاستخدام الأمثل للموارد. كما ينبغي إدراج الخدمات المالية غير الرسمية لأنها تلعب دوراً كبيراً في البلدان النامية.

-دراسة (Gandhi, 2013) تسعى هذه الدراسة إلى تُقيِّيم نقدي للمبادرات التي اتخذتها البنوك فيما يتعلق بالشمول المالي والجهود المبذولة من أجل الخدمات المالية الممكّنة لتكنولوجيا المعلومات . توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي تتمثل في الافتقار إلى الفرص والوصول إلى التمويل والأمية المالية، إلى جانب ضعف الأداء واللامبالاة والنهج السلبية للبنوك. كما أكدت الدراسة على ضرورة وجود عناصر النماذج المربحة للشمول المالي من أجل زيادة المشاركة الهادفة والكاملة للبنوك في تحقيق الاندماج المالي الكامل.

-دراسة (Allen et al., 2017) تسعى هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التي تربط بين التنمية المالية وربحية البنوك والفجوات في الشمول المالي في إفريقيا وبالنسبة للبلدان النظيرة الأخرى. خلصت الدراسة إلى أن الكثافة السكانية هو أكثر أهمية بكثير للتنمية المالية والاندماج في أفريقيا من أي مكان آخر، بالإضافة إل الابتكارات الحديثة في الخدمات المالية و الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ساعدت في التغلب على مشاكل البنية التحتية وتحسين الوصول المالي وزيادة ربحية وأداء القطاع المصرفي.

3.الإطار النظري للدراسة

1.3. مفهوم الشمول المالي

يتمثل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد، وتعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم.

ويعرف كذلك وفقا لمنظمة التعاون والتنمية والاقتصادية OECD بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

كما يعرفها صندوق النقد العربي الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية ، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل الغير رسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيًا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية . **(العربي، 2019، صفحة 02).**

وتعرفه مجموعة العشرين(G20) ومؤسسة التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) بأنه: تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية اليي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. **(عجور، 2017، صفحة 10).**

تأسيسًا لما سبق يعرفه بنك الجزائر بأنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، ودلك من خلال القنوات الرسمية منها، بما في دلك الحسابات المصرفية والادخار وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة الى حماية مستهلكي الخدمات المالية. **(بنك الجزائر، 2018، صفحة 01).**

وعليه استنتج **(Sarma, 2012)** أن الشمول المالي "هو عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية وفي الوقت المناسب والائتمان المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة " .

2.3.مؤشرات الشمول المالي

يتكون الشمول المالي حسب البنك الدولي من خمسة مكونات أسياسية

- **استخدام الحسابات المصرفية**: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسة الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى؛
- **الادخار:** النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (البنوك ومكاتب البريد وغيرها) وغير رسمية؛
- **الاقتراض:** النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية و من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء)؛
- **المدفوعات:** النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهرا الماضية؛
- **التأمين**: النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم أو ممتلكاتهم. **(يهوري، 2019، صفحة 169)**

عند الحديث عن مؤشرات الشمول المالي فلا بد من الاشارة الى تلك المؤشرات التي لها علاقة بالمعايير الدولية بحث اتفقت مجموعة العشرين(G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPFI) على مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وهده المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد أساسية وهي: الحصول على الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية. **(محمود، 2016، صفحة 34)**

3.3. مؤشرات تقييم أداء البنوك

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على تقييم أداء وربحية البنوك التجارية بالاعتماد على مؤشرات معيار Camels.

1.3.3.معيار Camels

تتمثل طريقة Camels في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار Camelsوالاعتماد عليها اتخاذ القرارات؛ **(بورقبة، 2000)**

كما يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل عوائد الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها. استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة المعيار هي كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق .**(بن سفاع، 2008)**

1.1.3.3.أهم معايير Camels

نميز ستة عناصر مكونة لمعيار **Camels** نذكرها كما يلي :

- **كفاية رأس المال Capital Adequacy**

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنوك خرج الميزانية مثل التعامل في المشتقات.**(تميسة، 2009)**

- **مؤشرات جودة الأصول Asset quality**

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، إن مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهانات والتجارة بالمشتقات. **(طلفاح، 2005)**

مؤشرات سلامة الإدارة Management

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات) إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات.

مؤشرات الإيرادات والربحية Earning

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية .

مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity

في الكثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية Sensitivity of Market

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة. **(بوخلخال، 2012)**

4.3. واقع الشمول المالي لدى القطاع المصرفي الجزائري

يهتم الشمول المالي بتعميم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر وتقع هذه المسؤولية على عاتق القطاع المصرفي الجزائري بحكم سيطرته شبه المطلقة على سوق الخدمات المالية والمصرفية. ولهذا تم اعتماد أهم مؤشرات الشمول المالي

وذلك بناءًا على مؤشر البيانات العالمية للشمول المالي FINDEV لسنة 2017. والجدول الموالي يوضح تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري في سنة 2017

المؤشرات	نسبة البالغين (فوق 15 سنة)
الادخار في المصارف	%39
الاقتراض من المصارف	%29
إرسال أو استقبال التحويلات المحلية	%28
سداد أو تحصيل مدفوعات رقمية	%26
امتلاك حسابات في المصارف	%43

المصدر: قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي FinDev

يبين الجدول التالي تطور مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري سنة 2017، وعليه نلاحظ أن معظم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي، خاصة فيما يتعلق بالاقتراض من المصارف والذي قدر ب29% في حين قدر الادخار في المؤسسات المصرفية 39%، أما امتلاك البطاقات المصرفية قدرت ب43%، كما بلغ سداد المدفوعات الرقمية 26% وهو ما يدل على ضعف درجة عمق القطاع المصرفي، ووجود فجوة بين طبقات المجتمع من حيث انتفاعهم من الخدمات المصرفية، مما يعكس ضعف درجة الشمول المالي في الجزائر، بسبب عدم مقدرة القطاع المصرفي الجزائري على تعميم الخدمات المصرفية على كافة فئات المجتمع الجزائري.

سنتطرق فيما يلي إلى ترتيب مجموعة من الدول العربية من بينها لبعض مؤشرات للشمول المالي لسنة 2017 وهذا ما يوحه الجدول أدناه .

الجدول رقم (02): ترتيب الدول العربية لبعض مؤشرات الشمول المالي

	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية
الإمارات العربية المتحدة	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
المملكة العربية السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
دولة فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: دردور، حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 04، ص.77.

نلاحظ من الجدول التالي أن دولة الجزائر احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة 13 من حيث النسبة المئوية للبالغين الذي اقترضوا من المؤسسة المالية لمدة سنة، إلا أنها حققت نوعًا تقدمًا من حيث النسبة المئوية للبالغين الذي قدموا ادخار إلى المؤسسة المالية حيث بلغ ترتيبها المرتبة السادسة، كما احتلت المرتبة الخامسة من حيث النسبة المئوية للبالغين الذين لهم حساب مالي لدى المؤسسات المالية. وعليه تبقى مستويات نفاذ الخدمات المالية على الصعيد العربي والجزائري دون المستوى المطلوب بسبب العديد من التحديات والشروط المفقودة التي تواجه النظام المصرفي والمالي على اعتبار أن التوسع في المنتجات المالية والشمول المالي بالنسبة للفقراء يعد جزء من سياسة النمو الاقتصادي وتنمية القطاع المالي.

4. دراسة قياسية لأثر الشمول المالي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017

4-1-طريقة ومنهجية الدراسة:

في هذه الدراسة سوف نختبر أثر الشمول المالي على ربحية وأداء البنوك التجارية حيث تم اختيار مؤشرات الأداء كمتغير تابع، بينما أدرج الشمول المالي وبعض المتغيرات الأخرى الداخلية والخارجية كمتغيرات مستقلة، وتغطي الدراسة الدول المتوفرة على بياناتها وهي دولة واحدة والمتمثلة في الجزائر ل12 بنك تجاري، خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2017.

ولتحقيق غرض الدراسة نستخدم نموذج Panel قاعدة بيانات مدمجة بعدد1 =n من المقاطع i، وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية14 =t سنة، وبذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية 54 مشاهدة، ولقد تم الاعتماد في الدراسة على برنامج Stata 16 وعليه يكون نموذج البانل الساكن كما يلي:

نموذج الدراسة

$$Prof = B0 + B1\,CA + B2\,MG + B3\,LQ + B4GDP + B5\,FIN + \varepsilon T$$

المتغير التابع:

- مؤشر الربحية مقاس ب معدل العائد على الأصول ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE، الهامش على سعر الفائدة NIM ويرمز له بالرمز Prof ؛

المتغيرات المستقلة:

- **معدل كفاية رأس المال:** مقاس بحقوق الملكية / إجمالي الأصول ويرمز له بالرمز CA؛
- **جودة الإدارة :** مقاس بالدخل التشغيلي / متوسط الأصول ويرمز له بالرمز MG؛
- **السيولة :** مقاس بصافي القروض / إجمالي الأصول ويرمز له بالرمز LQ؛
- **معدل النمو الاقتصادي:** مقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز GDP؛
- **مؤشر الشمول المالي:** مقاس بعدد فروع البنوك، ادخار الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدد الحسابات البنكية لكل فرد ويرمز له بالرمز FIN.

2.4. نتائج الدراسة:

1.2.4.اختبار استقراريه متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة)

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط " البانل " وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومن أجل تحليل خصائص السكون في بيانات البانل لتفادي مشكلة الانحدار الزائف في حالة وجود جدر الوحدة ، وهذا بالاستعانة باختبارات (IPS) واختبار (ADF) و(LLC) و (PP) .

- ✓ H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة؛
- ✓ H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة .

بتطبيق هذه الاختبارات على متغيرات النموذج كل على حدى بفترات إبطاء Lags وبطريقة آلية تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (03): اختبار استقراريه متغيرات الدراسة

المتغير	LLC		IPS		ADF		PP	
	Prob	Statistic	Prob	Statistic	Prob	Statistic	Prob	Statistic
ROA	0,0000	-7,38499	0,0063	-2,49270	0,0025	48,0061	0,0088	43,4707
ROE	0,0000	-15,8610	0,0000	-6,52098	0,0000	86,2240	0,0000	72,8222
NIM	0,0000	-6,47499	0,0019	-2,89112	0,0016	49,5349	0,0029	47,5077
FIN	0,0999	3,76382	0,0996	2,69799	0,0989	4,19483	0,0985	1,18990
CA	0,0000	-6,22831	0,0572	-1,57908	0,0940	33,4989	0,0311	38,4540
MG	0,0000	-7,11616	0,0031	-2,73689	0,0016	49,6348	0,0000	63,2611
LQ	0,0000	-6,47499	0,0019	-2,89112	0,0016	49,5349	0,0029	47,5077
GDP	0,0000	-6,82287	0,0011	-3,05104	0,0010	51,1561	0,0010	51,1561

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata16

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى وهذا في جميع المستويات لأن prob كانت أقل من 1% 5% و10% لجميع المتغيرات المدروسة، إذن المتغيرات مستقرة فهي متكاملة من الدرجة (0) I فيتم قبول الفرضية البديلة H1 يعني عدم وجود جذور وحدية في السلسلة الزمنية وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند 5%. وهذا ما يسمح لنا بإجراء عملية التقدير لنموذج البانل بالاعتماد على ثلاث طرق تقدير:

- ✓ مجمعة المربعات الصغرى؛
- ✓ الآثار الثابتة؛
- ✓ الآثار العشوائية؛
- ✓ اختبار هوسمان .

2.2.4. نتائج تقديرات نماذج دراسة السلاسل الزمنية المقطعية "Panel"

يتم تلخيص تقديرات المعلمة من المعادلة السابقة لكل متغير تابع (ROA، ROE، NIM) في الجدول التالي، تجدر الإشارة إلى أنه تمت إزالة المتغيرات المرتبطة من النماذج وإعادة تقدير الانحدار للحصول على نتائج دقيقة وبعد إدخال البيانات السابقة كانت النتائج كما يلي:

1.2.2.4.تقدير أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية بالاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية « ROE » في الجزائر (2004-2017)

Method of estimation			Independent Variable
REM	**FEM**	**PLS**	
4.987455 (0.494039)**	28.48532 (1.848408)***	4.987455 (0.486258)ns	**C**
-0.193019 (-2.566847)*	-0.317576 (-2.457569)*	-0.187660 (-2.492833)*	**CA**
-0.443089 (-0.324380)ns	-1.376980 (-0.809727)ns	-0.333843 (-0.244810)ns	**MG**
2.143645 (1.977049)**	-0.837933 (-0.397157)***	2.249259 (2.091553)**	**LQ**
-0.674590 (-0.391057)ns	-1.061722 (-0.611287)ns	-0.036946 (-0.031908)ns	**GDP**
1.157279 (0.977907)ns	0.120081 (0.094187)ns	1.596577 (2.020893)ns	**FIN**
-	-412,2910	-420,0657	**Log likelihood**
0,618490	0,781585	0,648490	**R-squared**
0,043821	0,028199	0,043821	**Prob f**
2,33667	2,625962	2,336678	**D,W**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata16

- *معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.
- Ns ليس له دلالة.
- إحصائية (t) بين الأقواس.

من خلال الجدول أعلاه وبعد تقدير النموذج بطريقة (PRM,FEM ,REM) تبين أن كل معلمات النموذج ذات دلالة إحصائية لأن القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية والكلية للنماذج أقل من 0.05 أي أن النماذج الثلاثة مقبولة. وعليه نستنتج أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة أثر الشمول المالي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وهذا ما يوضحه معامل التحديد المقدر ب0.78 وهو جيد، ما يعني أن ما نسبته 78% من التغيرات التي تحدث على مستوى ربحية البنوك يتم تفسيرها من طرف المتغيرات التفسيرية التي تم إدراجها في النموذج، وهذا ما يجعل من العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الأخرى قوية ومتينة وينعكس بدوره بالإيجاب على جودة النموذج محل الدراسة نلاحظ من الجدول أن مؤشر الشمول المالي ليس له دلالة إحصائية في جميع نماذج الدراسة .

2.2.2.4-نتائج اختبارHausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية

يستخدم اختبار Hausman لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار Hausman

Std. Error	Coefficient	Fixed effects	Random effects	Variable
0.129224	-0.317576	-0.193019	-0.317576	**CA**
1.700548	-1.376980	-0.443089	-1.376980	**MG**
2.109828	-0.837933	2.143645	-0.837933	**LQ**
1.736865	-1.061722	-0.674590	-1.061722	**GDP**
1.274910	0.120081	1.157279	0.120081	**FIN**
8.524691 5 **0.01296**				**Chi-Sq. Statistic**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata16

يشير اختبار(Hausman test) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية أن إحصائية كاي تربيع تبلغ 0,01296 أن المتغيرات المدروسة ليست ذات آثار عشوائية بل ذات آثار ثابتة، لأن المعنوية الإحصائية أقل من 5 بالمائة.

3.2.2.4-تقدير أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية بالاعتماد على العائد على الأصول

الجدول رقم (06): نتائج تقدير أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية « ROA » في الجزائر (2004-2017)

Method of estimation			Independent Variable
REM	**FEM**	**PLS**	
-0.626658 (-0.906670) ns	1.800961 (1.895450) ***	-1.046728 (-1.437999)ns	**C**
0.010355 (1.812453)***	-0.006690 (-0.839647)***	0.014940 (2.755434)*	**CA**
-0.174031 (-1.875708)***	-0.289872 (-2.764704)*	-0.146597 (-1.488442)ns	**MG**
0.317380 (3.955082)*	0.029378 (0.225845)ns	0.346716 (4.434868)*	**LQ**
0.068825 (0.646021)ns	0.026367 (0.246225)ns	0.081534 (0.655516)ns	**GDP**

0.147895 (1.986595)**	0.067898 (0.863797)ns	0.172610 (2.022875)**	**FIN**
-	-147.6020	-168.7407	**Log likelihood**
0.447315	0.536257	0.476314	**R-squared**
0.005404	0.000000	0.000021	**Prob f**
1.831303	2.187135	1.668825	**D,W**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata16

نلاحظ من الجدول قبول النموذج معنويا وهذا ما توضحه القيمة الاحتمالية الأقل من 5 بالمائة، كما نلاحظ انخفاض في معامل التحديد مقارنة بالنموذج السابق حيث قدر ب 53% وهي تشير إلى قدرة تفسيرية متوسطة. كما أضحى مؤشر الشمول المالي له معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى 5% عند اختبارات (PLS) و (REM) حيث إذا ارتفع مؤشر الشمول المالي بوحدة واحدة يرتفع مؤشر الربحية ب 17% و14% على التوالي.

4.2.2.4 -نتائج اختبارHausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية

يستخدم اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبارHausman

Std. Error	Coefficient	Fixed effects	Random effects	Variable
0.007967	-0.006690	-0.006690	0.010355	**CA**
0.104847	-0.289872	-0.289872	-0.174031	**MG**
0.130082	0.029378	0.029378	0.317380	**LQ**
0.107087	0.026367	0.026367	0.068825	**GDP**
0.078605	0.067898	0.067898	0.147895	**FIN**
21.279555 5 **0.0007**				**Chi-Sq. Statistic**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata16

وباستخدام اختبار (*Hausman* test) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية، تشير إحصائية كاي التربيع التي تبلغ0,0007 أن المتغيرات المدروسة ليست ذات آثار عشوائية بل ذات آثار ثابتة مقبول عند مستوى دلالة 1%.

5.2.2.4-تقدير أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية بالاعتماد على الهامش على سعر الفائدة

الجدول رقم (08): نتائج تقدير أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية « NIM » في الجزائر (2004-2017)

Method of estimation			Independent Variable
REM	**FEM**	**PLS**	
24.64366 (4.345601) *	24.73144 (4.767443) *	23.99535 (2.891381) *	**C**
-0.009376 (-0.227908) ns	-0.013697 (-0.314889) ns	-0.004352 (-0.070409) ns	**CA**
1.633608 (2.914511)*	1.623048 (2.835317)*	1.539887 (1.371352)ns	**MG**
1.750011 (2.755995)*	1.728220 (2.433387) *	2.298604 (2.578841)*	**LQ**
-0.454145 (-0.777861) ns	-0.443116 (-0.757898) ns	-0.730331 (-0.515010)ns	**GDP**
1.504646 (3.555583)*	1.511042 (3.520923) *	1.352494 (1.390243)*	**FIN**
-	-308.8551	-399.9431	**Log likelihood**
0.633246	0.884938	0.617011	**R-squared**
0.000215	0.000000	0.000495	**Prob f**
1.210177	1.579078	0.241829	**D,W**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata16

يتضح من الجدول أعلاه أن الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن الغير الديناميكي هي طريقة الآثار الثابتة وهذا ما يوضحه النموذج المقبول إحصائيا عند مستوى دلالة 5 بالمائة حسب إحصائية فيشر وبقدرة تفسيرية جيدة حيث تراوح معامل التحديد 88 % يدل على أن المتغيرات التابعة تفسر 88 %من المتغيرات المستقلة.

كما نلاحظ أثر الشمول المالي على مؤشر الربحية NIM مقبول معنويا وهذا ما توضحه القيمة الاحتمالية الأقل من 1% في جميع نماذج الدراسة.

6.2.2.4-نتائج اختبارHausman للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية

يستخدم اختبار Hausman لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية وتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار Hausman

Std. Error	Coefficient	Fixed effects	Random effects	Variable
0.043499	-0.013697	-0.013697	-0.009376	**CA**
0.572440	1.623048	1.623048	1.633608	**MG**
0.710212	1.728220	1.728220	1.750011	**LQ**
0.584665	-0.443116	-0.443116	-0.454145	**GDP**
0.429161	1.511042	1.511042	1.504646	**FIN**
18.226353 5 **0.0027**				**Chi-Sq. Statistic**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Stata16

يشير اختبار (Hausman test) للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية، أن إحصائية كاي التربيع تبلغ 0,0027 بالتالي المتغيرات المدروسة ليست ذات آثار عشوائية بل ذات آثار ثابتة مقبول عند مستوى دلالة 1 %.

5- مناقشة نتائج الدراسة:

لقد أظهرت نتائج الاختبارات أن كفاية رأس المال (CA) لها تأثير إيجابي على مؤشر الأداء العائد على الأصول ROA مقبولة عند مستوى دلالة 1 بالمائة. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن المصارف التجارية لا تعاني من مخاطر رأس المال وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها في آجالها، في حين تربطه علاقة عكسية مع العائد على حقوق الملكية وهذا يشير إلى معاناة البنوك التجارية من مخطر رأس المال، وليس له دلالة إحصائية مع مؤشر الهامش عل سعر الفائدة .

أما متغير السيولة (LQ) لديه علاقة طردية مع جميع مؤشرات الأداء مقبول عند مستوى دلالة 1 بالمائة، وهذا يدل على أن المصارف التجارية لا تعاني من مخاطر في السيولة وهي قادرة على تلبية التزاماتها في مواعيدها بطريقة فعالة هذا ما أشارت إليه دراسة **(Rasidah & tumin,2014)**

متغير جودة الإدارة (MG) تربطه علاقة عكسية مع مؤشرات الأداء ROA وROE هدا ما يشير إلى أن البنوك التجارية غير قادرة على إدارة ومراقبة تكاليف نشاطها بكفاءة وفعالية . وهذا ما توصلت إليه دراسة **(lelissa,2014)** وأخيرًا تبرز الدراسة أن المتغير الخارجي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لديه تأثير سلبي على مؤشرات الأداء لكن ليس لها معنوية إحصائية مقبولة. وهذا ما توضحه دراسة **(Fadzlan,2011)**

أما فيما يخص مؤشر الشمول المالي له تأثير إيجابي على مؤشرات الربحية ROA, ROE, NIM مقبول عند مستوى دلالة 1% و5%، بمعنى زيادة الشمول المالي وزيادة الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع يؤدي إلى ارتفاع أداء وربحية المصارف التجارية لأن عند زيادة الشمول المالي في البلد يساعد البنوك التجارية على زيادة قبول الودائع ما يؤدي إلى زيادة توفير العديد من الخدمات المالية وزيادة منح القروض وتمويل الاستثمارات، مما يؤدي إلى زيادة ربحية البنوك التجارية في الجزائر. وهذا ما توصلت إليه العديد من الدراسات أبرزها **(Allen,2014)** وعليه نقبل فرضية الدراسة .

6- الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الشمول المالي في تعزيز ربحية وأداء البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017 باستخدام تقنية قياسية تمثلت في نموذج Panel بالاعتماد على عينة تتكون من 13 بنك تجاري. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- ✓ تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة أن ارتفاع الشمول المالي في البلد يؤدي إلى ارتفاع ربحية وأداء البنوك التجارية في الجزائر، أي أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على ربحية البنوك التجارية وهذا دليل على زيادة الوعي المصرفي بين الأفراد وزيادة مساهمتهم في النظام المصرفي جعل البنوك تسمح بمنح المزيد من القروض وزيادة منح الودائع وتمويل الاستثمارات الأكثر إنتاجية وربحية ما سيؤدي ذلك حتما إلى زيادة ربحية البنوك؛
- ✓ في حين أبرز مؤشر كفاية رأس المال (CA) تأثير سلبي على الأداء والربحية في كل من ROE و ROA ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن المصارف التجارية تعاني من مخاطر رأس المال وهي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل المحدد، وهي تعاني من عسر مالي نتيجة سوء توزيع الأصول أو ضعف التخطيط ما يؤدي إلى عدم توازن بين الأصول والخصوم حيث كلما ارتفع هذا المخطر كلما ينعكس ذلك سلبًا على أدائها ؛
- ✓ أما بخصوص مؤشر السيولة (LQ) أظهر تأثير إيجابي على جميع مؤشرات الأداء ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن المصارف التجارية لا تعاني من مخاطر السيولة وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير في الأجل المحدد؛
- ✓ يرتبط مؤشر جودة الإدارة (MG) بعلاقة عكسية مع الأداء ROA و ROE بمعنى عند زيادة هذه الأخيرة هذا يؤدي إلى انخفاض أداء المصارف التجارية، ويمكن تفسير هذه النتيجة

على أن المصارف التجارية لا تتميز بالكفاءة في إدارة ومراقبة وتدنيه لتكاليف نشاطها ولا تتميز بالاستخدام الأمثل لموارده؛

- ✓ تخلص الدراسة إلى أن المتغيرات الخارجية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) له تأثير سلبي على الربحية عند NIM و ROA وROE وهذا يعني عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي هذا يؤدي إلى تخفيض ربحية المصارف التجارية إلا أنه غير مقبول معنويًا؛
- ✓ دلت اختبارات المفاضلة بين نماذج "البانل" أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج المناسب لدراسة أثر الشمول المالي على ربحية البنوك التجارية في الجزائر؛
- ✓ يعتبر مؤشر Camels من المعايير الحديثة التي تساعد على تشخيص الانحرافات في المصارف ومعرفة وضعيتها من حيث الربحية ودرجة المخاطرة، ولكن ما يعاب على هذه المؤشر على أنه غير كافي للحكم على كفاءة وأداء المصارف.

توصيات الدراسة:

تسمح النتائج التي أسفرت عنها الدراسة سابقًا بتوجيه بعض التوصيات للمصارف التجارية ووحدات اتخاذ القرار المتعلقة بها:

- ✓ رفع كافة القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتي تعيق أعماله من خلال تعزيز التحرير المالي وتحرير حركة رؤوس الأموال وتخفيض تدخل الدولة في أعمال المصارف وكبح النظام المصرفي؛
- ✓ العمل على تنويع وتحديث الخدمات والأدوات المالية المقدمة من طرف القطاع المصرفي من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا الجديدة (شبكات الهاتف، شبكات الأنترنت) لتلبية مختلف حاجات ومتطلبات الأعوان الاقتصادين؛
- ✓ زيادة التكنولوجيا المالية يعزز من الشمول المالي ويساعد التغلب على البعد الجغرافي للفروع البنكية عن إمكان تواجد الأفراد بفضل تقنياتها المالية الرقمية معتمدة في ذلك على خدمة الهاتف المحمول، مما يكن له أثر على تخفيض التكاليف، وتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل أسرع وأكثر مسؤولية وشفافية وكفاءة؛
- ✓ زيادة نشر الوعي لدى المجتمع الجزائري في أهمية الادخار والثقة في التعامل مع المصارف لزيادة الاستثمار في المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في تحسين أداء وربحية القطاع المصرفي بالجزائر.

7- المراجع:

-بورقبة.ب. " طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية" .تفرغ علمي بمركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية،2000.

-بن سفاع .ع.م.م ." تقييم الأداء باستخدام نموذج Camel دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003-2007 ". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر، 2008 .

-تميسة.س ." تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012) ". مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

-طلفاح.أ. " مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي " .المعهد العربي للتخطيط، 2015 .

-بوخلخال.ي." أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ". مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012 .

–دردور.أ، حركات.س. "قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفتر 1980 - 2017 ". مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 04، الجزائر، 2020 .

- بنك الجزائر. "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية" . الجزائر، 2018 .

- عجور بدر .ح.م.." **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء**". الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017.

- العربي. ص. ا" .**الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**. الشرق الأوسط" : الطبعة العربية، 2018.

- ماجد.م. "**دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني**". مذكرة ماجستير. غزة، كلية العلوم الاقتصادية ، فلسطين، 2016 .

- يهوري.ن. **"الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه"**. مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 03، الجزائر، 2019 .

-Database, T. G. F." Financial Inclusion in the Middle East". world bank group,2015.

-RASIDAH , M. S. & TUMIN, M. H. " Performance and Financial Ratios of Commercial Banks in Malaysia and China", working peaper, 2014 .

-LELISSA, T. B." The determinants of ethiopian commercial banks performance", European Journal of Business and Management,Vol. 6 No.14 , 2014.

-FADZLAN, S. " Profitability of the Korean banking sector: Panel evidence on bank-specific and macroeconomic determinants", Journal of economics and management,Vol. 7 No.1, 2011 .

-Aduda, J., & Kalunda, E. "Financial inclusion and financial sector stability with reference to Kenya: A review of literature". Journal of Applied Finance and Banking, 2(6), 95, 2012.

-Gandhi, M. "Financial Inclusion in India". International Multidisciplinary Journal of Applied Research, 1(3), 2013 .

-Allen, F., Carletti, E., Cull, R., Qian, J. Q., Senbet, L., & Valenzuela, P. "The African financial development and financial inclusion gaps". Journal of African economies, 23(5), 2017 .

- Sarma ,M., & Pais, J. "Financial inclusion and development: A cross country analysis". New Delhi: Madras Schools of Economics, 2008 .

- قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي FinDev- *https://www.findevgateway.org/ar/region/alshrq-alawst-wshmal-afryqya*

- بيانات البنك الدولي WDI.

- قاعدة بيانات Bank Scoupe